دول الخليج: من «مسألة العجز» إلى «مسألة الفائض»

عبدالعزيز الخضر

تحمل الذاكرة الخليجية مشاعر سلبية مختلفة حول أدبيات هجاء النفط في الخطاب القومي العربي، ونفور طبيعي من مقولات سادت في مرحلة انتشار الفكر القومي واليساري المتطرف، حيث شاعت العديد من المصطلحات التي حولت من إطارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعرفي لوصف الواقع عند المثقف العربي إلى توظيفات مسيسة وساخرة. لكن النجاح النسبي الذي تعيشه التجربة الخليجية، مقارنة بغيرها من الدول العربية، والفشل لأنظمة شمولية صدرت مثل هذا الخطاب لم يعد لهذه الحساسية من معنى في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدول الخليجية تحديات جديدة ومن نوع مختلف.

لهذا تبدو ضرورة إنعاش المعالجات النقدية للتنمية في الخليج، وتطوير الوعي حول تأثيرات النفط المتشعب في ثقافة هذه المجتمعات، وبناء معايير داخلية وخاصة لتقييم مسار التجربة في كل مرحلة.

الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال السنوات الأربع الماضية حول الطرح الإعلامي من الحديث عن مشكلات العجز في الإيرادات إلى حديث عن الفائض الذي يبدو في جانب منه صورة لنقد المنتظر والحل السحري الذي يعود للظهور مرة أخرى في اللحظات التاريخية الحرجة عبر طفرة جديدة لإنقاذ ما يمكن انقاذه في مسيرة التنمية الخليجية، وفي جانب آخر يبدو كمشكلة تخديرية، لأنه لا يعبر عن نشاط انتاجي حقيقي، ويؤصل لاستمرارية مفهوم الدولة الريعية، مما يعزز حالة الاسترخاء النفطي، ويؤجل معالجة مشكلات التحضر من جذورها نتيجة التباطؤ المتوقع في الكثير من الحلول الإصلاحية في عدة مجالات.

التهديد المستقبلي المنظور ليس في نضوب هذه السلعة، وإنما في تقلب أسعارها ومفاجئاتها، وقد تعلمت حكومات الدول المصدرة للنفط بعض الدروس من السبعينيات والثمانينيات بألا تفترض بقاء هذه الأسعار مرتفعة دائما، فقبل سنوات لم يكن من المعروف أن تقفز الأسعار لهذا المستوى، ومع أنه أصبح من المؤكد أن ظاهرة الارتفاع الحالية ناتجة عن الزيادة في الطلب مع نمو الاقتصاد العالمي المستمر وليس نقص الامدادات كما هي الحال في السبعينات، حيث تشير الكثير من المعطيات إلى أن هذا الارتفاع أساسي وهيكلي نتيجة متغيرات وبروز دول صناعية ناشئة. إلا أنه لا يمكن الاطمئنان لهذا السبب في استقرار سعري مرتفع لسنوات طويلة.

تخفيض الاعتماد على عكاز النفط الذي ساعد على اخفاء عيوب الأداء التنموي، يجب أن تكون له أولية قصوى، ولا ينقص الحالة الخليجية منذ زمن رفع هذا الشعار وتكرار الحديث عن هذه الأولية، إلا أن المحصلة غير مطمئنة فبعد أكثر من نصف قرن من عمر النفط في خليجنا، لا زالت تمثل هذه السلعة حوالي ٧٥٪ من الدخل القومي. لأن أسس البنية الاقتصادية لا تقوم على قوة العمل وانتاجية العامل. لقد حذر علماء الاقتصاد منذ الستينات من لعنة الموارد الذي اشتهر بـ«المرض الهولندي» وآثاره الجانبية الضارة نتيجة أرباح مفاجئة من مورد طبيعي، وتأثيره على سياسات الدول والطريقة الاستثمارية والاستهلاك الشعبي. فلا زالت للأسف الكثير من مظاهر ثقافة الطفرة هي السائدة، فبعد أن كادت هذه المجتمعات والدول أن تتجاوز الكثير من المفاهيم السلبية التي كرستها تلك المرحلة، ورأى الكثيرون مخاطرها بعد أن تحولت إلى نسق قيمي عام يسطير على سلوكيات الأفراد والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص مع شيوع أنماط استهلاكية ضارة، وانحطاط في أخلاقيات العمل.

لقد وجدت من قبل بعض المحاولات الإعلامية للتوعية ومعالجة الأمراض التنموية، التي ترسخت في عمق الوعي الاجتماعي، واتضح للنخبة صعوبة معالجتها بعد أن تأثر بها أكثر من جيل. الابتهاج بهذه الثروة الجديدة مرة أخرى قد يعطل هذه الجهود فقد بدأ واضحا عدم التهيؤ لها، وعدم وجود الرؤى الإستراتيجية لامتصاص هذا التدفق للسيولة غير المتوقع، أدت إلى ظهور مشروعات كبيرة بشكل مفاجئ، وترحيب دعائي يخلو من النقد الرصين لتفاصيل مستقبلية حول تشغيلها وأولويتها في خطط التنمية، وكيفية مواجهة أي صدمات اقتصادية قوية قد تحدثها تقلبات الأسعار.

في هذا الوقت يطرح التحسن الإيجابي في الأسعار مستقبل العديد من الإصلاحات المنتظرة، وهل ستعطي دفعة قوية نحو تشجيع المراجعات في تطوير السياسات التعليمية، ورفع مستوى الحريات، وتفعيل المشاركة السياسية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية عبر إصلاحات اقتصادية جوهرية تستفيد منها جميع شرائح المجتمع الخليجي، أم تتعرض لنكسة وتباطؤ نتيجة انحسار الحاجة لها، والشعور الاجتماعي والسياسي بعدم أهميتها.

في مقالة موسعة وطريفة قدم توماس فريدمان لمجلة «الفورين بوليسي» تساؤلا مهما من خلال رؤية استقرائية أولية لسلوكيات العديد من البلدان المصدرة للنفط في أكثر من قارة من إيران إلى فنزويلا وروسيا ونيجيريا ودول عربية. دول تختلف في مستوياتها التنموية وتاريخها السياسي والحضاري.

حيث طرح هذا التساؤل: لماذا يتحرك سعر النفط ووتيرة الحرية في اتجاهين متعاكسين..!؟ ، فقد حاول إيجاد رابط بين سعر النفط ومسار الاصلاحات السياسية والاقتصادية ومدى استمراريتها، حيث يرى أنه كلما كان المعدل العالمي لسعر الخام أعلى، اضمحلت العديد من الإصلاحات. ومع أن هذه الرؤية تفتقد للدقة والرؤية المنهجية في حقيقة هذا الربط نظرا لوجود معطيات مختلفة في كل حالة، إلا أنها لا تخلو من توعية ضمنية وتنبيه في استحضار التأثيرات الواقعية لهذا العامل، والذي يستحيل على أي مجتمع التحصن التام من سلبياته، مهما كان نضجه الحضاري، وتطوره الاقتصادي والسياسي. ما يجب استحضاره هنا، أن المسألة النفطية لم تعد شأنا خاصا بأهل التقنية والصناعة، أو خبراء الاقتصاد والسياسة، طالما تأثيراتها امتدت لتصل للنسق الاجتماعي والثقافي وبنية الفكر المعيشي والهموم اليومية للمواطن الخليجي، فمن النادر أن تجد تجمعا نخبويا أو شعبيا أو أحاديث جانبية في المجالس والمقاهي من دون نقاشات حول موضوع الفائض النفطي، وبعضها لا تخلو من مفاهيم سلبية حول طبيعة هذه الثروة، وكيفية استفادة الدول منها، ومخاطر تبديدها في اتجاهات لا تخدم التنمية الحقيقية مع غياب التوعية الإعلامية للمجتمع في هذه المرحلة وطغيان اللغة المبتهجة في هذا الفائض على حساب التثقيف الحقيقي حول طبيعة هذه الموارد، وأهمية الانتباه إلى سلبياتها في الإخلال بالتوازن التنموي.

من إيجابيات هذه المرحلة الخليجية التي ربما تحد من عودة فكر الطفرة وانتشاره مرة أخرى، والاستفادة الحقيقية من هذا الفائض وتفعيل الإصلاح في مختلف المجالات، هو تزايد حالة المقارنات الخليجية الشعبية في تقييم تجربة كل دولة، وما لها من أثر فعال في تعزيز الذهنية التنافسية مع دول الجوار، والتسابق نحو الفرص التجارية والصناعية وهو من أقوى العوامل التي دشنت لفكر جديد يتداخل فيه روح التكامل والتحدي مع الآخر، فالمنافس القريب هو الأقدر على تحفيز الحكومات على قطع الصلات مع أزمنة البيروقراطية القاتلة للحراك التنموي.

مما يعيب هذه المقارنات أن الكثير من النخب الثقافية والإعلامية تتورط في مقارنات مبسطة وشكلية لا تأخذ في حساباتها الكثير من المعطيات المختلفة بين مكان وآخر، ولا تساعد على صناعة معايير للقياس بين حالة وأخرى، يمكن من خلالها الحكم ومعرفة التجارب الناجحة والفاشلة.

نقلا عن صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية

تسليم كاس السلطان قابوس لأفضل خمسة مصانع في عمان

مسقط /العمانية:

رعى معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي وزير النفط والغاز العماني أمس بفندق قصر البستان حفل تسليم كأس حضرة صاحب الجلالة السلطان لأفضل خمسة مصانع لعام ٢٠٠٦م .

والقى معالي مقبول بن على بن سلطان وزير التجارة والصناعة العماني كلمة في بداية الحفل أكد من خلالها ان الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير القطاع الصناعي أثمرت عن قيام المشروعات الصناعية الكبيرة التي تأسست في صحار وصور ومناطق أخرى بالسلطنة عمان بالإضافة إلى النجاح والتطور المستمر الذي تحرزه الصناعات المتوسطة والصغيرة.

وأشار الى ان تنظيم وزارة التجارة والصناعة لمسابقة كاس حضرة السلطان قابوس لافضل خمسة مصانع يمثل أحد الوسائل لتحفيز المصانع للارتقاء بالأداء والكفاءة والتنافسية.. موكدا ان المسابقة اثبتت فعاليتها في تحقيق تلك الغايات خاصة وان معايير المسابقة تخضع للتطوير المستمر وهي معايير نابعة من الخطط الموضوعة لتنمية الصناعة.

بعد ذلك قام معالي الدكتور محمد بن حمد الرمحي بتوزيع كاس حضر صاحب الجلالة لافضل خمسة مصانع وهي "شركة محسن حيدر درويش" "وشركة الانوار لبلاط السراميك" "وشركة نسيج عمان" "وشركة منى نور للصناعة والتجارة" "وشركة صناعة قرطاسية الكمبيوتر" كما قام بتوزيع الدروع وشهادات التكريم للشركات الفائزة وهي الشركة العمانية للالياف البصرية وشركة الصناعات الوطنية للسخانات وشركة ابن ناصر السيابي لصناعة التمور وشركة الحسن للمفاتيح الكهربائية وشركة الاحذية الواقية.. وقام معاليه كذلك بتوزيع شهادات التميز للشركات المتميزة في القيمة المضافة والجودة والصادرات الى شركة زجاج مجان وشركة اميانتيت عمان وشركة محاجر الخليج.

حضر حفل تسليم كاس السلطان لافضل خمسة مصانع لعام ٢٠٠٦م عدد من اصحاب المعالي الوزراء والسعادة الوكلاء وعدد من المسئولين بالدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وممثلي المصانع وعدد من الصناعيين العمانيين.

تطور الاقتصاد في دولة قطر

عتبر اقتصاد قطر واحدا من الإقتصاديات النشطة في الشرق الأوسط، وهو يعتمد بشكل رئيسي على المد والجزر في العائدات المتدفقة من خلال الثروة النفطوالصناعات المتعلقة بها. ولحسن طالع الشعب القطري تتوزع هذه الثروة على نحو ستمائة وثلاثين ألف ٦٣٠,٠٠٠ نسمةفقط، منهم مئتا ألف ٢٠٠,٠٠٠ مقيم على أرضقطر. وهذا يجعل الدخل القومي للفرد من بين الأعلىفي العالم. ويعتبر متوسط دخل المواطن القطري بشكل عام من أعلى الدخول في العالم .

إن الركيزة الأساسية للإقتصادالقطري هي استغلال الموارد النفطية. وقد حدثت طفرة كبيرة في الوضع الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز غير المصاحب في منطقةقطر، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي. وتم استثمار كثير من الموارد في تطوير الخدمات والمرافق لمعالجة وتصدير هذه السلعة التي لا تقدر بثمن.

وإضافة إلى كونها منتجا ومصدرا رئيسا للنفط والغاز، تفاخر قطر أيضابقطاع صناعي متنوع يتنامى باطراد مع ما يحويه من صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة تتركزفي ثلاث مناطق صناعية، هي منطقة مسيعيد الصناعية ومهنة رأس لفان الصناعية الجديدةومنطقة الدوحة الصناعية.

وفي السنوات الأخيرة، تم تبني سياسات تحرير الاقتصاد والسوق بهدف دمج وتوسيع مشاركة القطاعين الأجنبي والخاص في الاقتصاد، وتم وضع عدد منالإجراءات والقوانين الجديدة، منها:

إقامة شركة الصناعات التحويلية القطرية المساهمة، وبنك قطر للتنمية الصناعية وإنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية.

وتتحرك الحكومة بخطى حثيثة من أجل توفير مناخ اقتصادي أكثر مرونة في قطر بما يشجع المزيد من الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصناعية المتزايدة المتعلقة بالغاز والنفط الكبيرة منها والصغيرة.

ومن الواضح أن تسارع عجلة التحديث والإصلاح اللذين أعقبا تولي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في علم ١٩٩٥ هو الدافع وراء التفاؤل والثقة اللتان تحملهما قطر في نظرتها إلى السنوات القادمة.

الاقتصاد (النفط والغاز)

يشكل النفط والغاز العمود الفقري لاقتصاد قطر. وبينما تبذل جهود ملحوظة لتنويع الصادر من أجل تخفيف اعتماد البلاد على هذه الموارد الطبيعية، فإنه لاشك في أن أغلبية كبيرة من الناتج المحلي والإجمالي يستند إلى النفط والغاز وما يصلحبها من أنشطة صناعية .

تعتبر شركة قطر للبترول (QP) التي تأسست عام ألف وتسعمئة وأربعة وسبعين ١٩٧٤، وهي مملوكة للدولة بالكامل، مسؤولة عن كل عمليات صناعة النفط والغاز في قطر.

ويتم إنتاج البترول القطري من حقول برية وأخرى بحرية.

العمليات البرية:

توجد أكبر احتياطيات النفط الخام في اليابسة في حقل دخان الذي بدأ إنتاجه في علم ١٩٤٩م. وهذا الحقل ينتج حاليا ٤٩٪ من النفط الخام في قطر، وتدير هذاالحقل قطر للبترول لوحدها.

ويتم ضخ النفط الخام من حقل دخان، إضافة إلى الغاز الجاف المفصول والكثافات الخام والغازات الطبيعية المسالة، عبر خطوط أنابيب إلى منطقة مسيعيد حيث يتم تجهيزه للتصدير. وتتم معالجة الغاز لإنتاج المكثفات المستقرة والغازات الطبيعية المسالة مثلالبروبان والبيوتان.

كما ينتج حقل دخان الغاز غير المصاحب من مكمن الخف الذي يستخدم كمواد خام للصناعة وكوقود.

وتبذل قطر للبترول كل جهودها لزيادة ورفع القدرة الإنتاجية لمنطقة دخان، وذلك إما من خلال اكتشافات جديدة في النفط والغاز أو من خلال استخدام الأساليب المتطورة لاستخراج الموارد الحالية فيها.

العمليات البحرية:

بدأت عمليات إنتاج النفط من الحقول البحرية لأول مرة في عام ١٩٦٤م، وتقع هذه الحقول في شرق شبه الجزيرة، رغم أن العمل جار على استكشاف النفط في المياه الغربية لقطر. وتنقسم منطقة العمليات البحرية إلى عدة حقول تقوم قطر للبترول على التشغيل والإدارة الكاملة لبعض منها، بينما تدار الحقول الأخرىمن قبل إتحاد يجمع بين قطر للبترول وشركاء أجانب من خلال اتفاقيات لتقاسم الإنتاج.

يتم ضخ معظم النفط من الحقول البحرية إلى جزيرة حالول بهدف التخزين ثم التصدير. ويكون النفط المصدر عالي الجودة مع خليط من API بحوالي ٣٤ درجة ومحتوى كبريت بواقع (١,٥٤)٪.

وكغيرهامن الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط طلب من قطر أرتحدد إنتاج نفطها بحصة لا تتجاوز (٦٠٠,٠٠٠) برميل يوميا – وهي أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية لعام ١٩٩٩م والتي بلغت (٨٥٠,٠٠٠)برميل يوميا.

وتم تنفيذ عمل مكثف وجبار لزيادة إمكانات الإنتاج من كل حقل، واستخدمت لذلك أساليب مطورة حديثة لاستخراج النفط.

الاقتصاد (التجارة)

تعتبر عائدات التصدير المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الحكومالتنمية في قطر، بينما يشكل الاستيراد السبيل الوحيد للحصول على مختلف أنواع السلع المطلوبة.

لذلك، فإن للتجارة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد القطري.

و تتبنى دولة قطر بشكل كامل النظام العالمي للاقتصاد الحر، فقدأصبحت في عام ١٩٩٤م العضو الحادي والعشرين بعد المائة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات GATT) التي تعرف حاليا باسم منظمة التجارة العالمية WTO.

كما أنهاعضو بارز في دول مجلس التعاون الخليجي GCC ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC وصندوق النقد الدولي IMF ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC إضافة إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

العلاقات التجارية الممتازة التي تتمتع بها قطر مع عدد من الدول الكوى والرئيسية في العالم إضافة إلى السياسات الداخلية الحصيفة والمتسامحة أثبتت بأنهاقادي إلى تنمية التجارة الخارجية.

ومع الزيادة الملحوظة في النشاط الصناعي على مدى السنوات الأخيرة، ومعظم ذلك سبب التطور في إنتاج الغاز الطبيعي، كان هناك زيادة مماثلة في أنشطة الاستيراد والتصدير في البلاد.

الصادرات

السوق الرئيسية للصادرات القطرية حاليا هي آسيا، وخصوصا اليابان التي تشتري معظم النفط الخام الذي يتم تصديره، إضافة إلى الصين والهند، اللتين تستورد كمياتكبيرة من الأسمدة والبتروكيماويات. أما الدولتان الرئيسيتان اللتان تشتريان الغاز الطبيعي المسال فهما اليابان وكوريا.

وفي الوقت الحاضر، يستمر النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في الهيمنة على نمط الصادرات القطرية، وقد يستمران فيذلك لسنوات مقبلة. ولكن مع الخطى الحثيثة في تحسين قوانين الاستثمار الأجنبي التي تقوم بها الحكومة هذه الأيام، والاتجاه نحو توظيف عوائد النفط والغاز في تحفيز مجالات اقتصادية جديدة، يرى المحللون وخواء الاقتصاد بأن الصورة قد تتغير بشكل كبير.

كل الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز في قطر تصدر منتجاتها بنجاح إلى الدول المختلفة. فشركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) مثلا، تبيع بتروكيماويات داخل دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى الهند وباكستان واستراليا، في حين تذهب منتجات شركة قطر للأسمدة المحدودة (قافكو) على الأغلب إلى الهند والصين، بينما الحديد والصلب اللذين تنتجهما شركة قطر للحديد والصلب المحدودة تباع بشكل رئيسي للدول الأخرى الأعضاءفي مجلس التعاون الخليجي.

الواردات:

أما الواردات الرئيسية لدولة قطر فتأتي من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانياوإيطاليا وفرنسا كما أن دول مجلس التعاون الخليجي يشكلون شركاء تجاريون هامون لقطر.

وتهيمن على الواردات حاليا البضائع ذات الصلة برأسمال المشاريع الكبرى الخاصة بالغاز الطبيعي المسال. أما الواردات الهامة الأخرى فتشمل المركبات والأغذية والكماليات والأجهزة الإلكترونية وجملة من البضائع المصنعة المطلوبة لدعمالزيادة المطردة في عدد السكان والصناعات في البلاد.

وتتمتع البضائع الضرورية لتنمية البنية التحتية الصناعيةبشروط استيراد معفاة من التعرفة الجمركية، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الغذائية والمقتنيات الشخصية. في حين، هناك ضريبة استهداد بنسبة (٤٪) فقط على معظم السلع الأخرى. وتفرض رسوم حماية على المنتجات التي تنافس المواد المنتجة محليا بحيث تصل للعرفة الجمركية عليها إلى (٢٠٪) كما هو الحال مع الحديد والصلب والإسمنت المستورد، وإلى (٣٠٪) على اليوريا. أما التبع فعليه ضريبة بواقع (٥٠٪)، بينما على الاسطوانات والآلات الموسيقية ضريبة بواقع١٥٪. وهناك إعفاء جمركي على البضائع المصنعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

٥مليون دينار كويتي رأسمال شركة الاتصالات الثالثة في الكويت

الكويت /كونا:

عقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح.

حيث ثم استعرض المجلس لقرارات الواردة ضمن محضر الاجتماع رقم (٢٠٠٦/٧٧) للمجلس الاعلى للبترول (٢٠٠٦/١) المنعقدة وقرر المجلس المصادقة عليها.

واستكمالا لمناقشة الجوانب لتنفيذية لتأسيس شركة ثالثة للاتصالات اللاسلكية، وفي ضوء ما انتهت اليه اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض، فقد وافق المجلس على مشروع مرسوم في مداولته الاولى يقضي بتأسيس شركة للاتصالات اللاسلكية وفقا للأسس التي اعتمدها مجلس الوزراء في اجتماعه السابق في شأن توزيع اسهم الشركة، برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي، وكلف الجهات المعنية باستكمال الإجراءات الأخرى المتعلقة بتأسيس الشركة.

وتم استعرض المجلس قرارات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية باجتماعه الأول رقم (د٢٠٠٦/٣) المنعقد واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

واطلع وزير المالية بدر مشاري الحميضي المجلس على ما انتهت اليه دراسة الوزارة لتوصيات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن الرؤية المتكاملة للتخصيص والقوانين ذات الصلة، والاطار العام لمشروع الميزانية العامة للدولة مع بيان خطة اطار العمل بموازنة البرامج والاداء والاحتياجات اللازمة عن الاوضاع الاقتصادية والمالية ومشروع الميزانية.

ثم بحث المجلس شؤون مجلس الامة، واطلع بهذا الصدد على الاسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض الاعضاء، وكذلك الموضوعات المدرجة على جدول اعمال جلسة مجلس الامة.

وبحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

أخبار مجلس التعاون

وزيرة المواصلات الكويتي .. قريباً تنفيذ مشروع ضخم لتوسعة مطار الكويت

الكويت/كونا:

قالت وزيرة المواصلات الكويتية ورئيسة المجلس الأعلى للطيران المدني الدكتور معصومة المبارك أمس ان الكويت ستقوم بتنفيذ مشروع ضخم لتوسعة مطار الكويت الدولي قريبا لاسيما مع تطبيقها سياسة الأجواء المفتوحة كخطوة أولى لتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

وأكدت اهتمام القيادة العليا في البلاد بهذا المشروع الحيوي الضخم والضروري للبلاد وعلى رأسهم سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح.

وقالت ان حجم الخدمات والامكانيات الموجودة في المطار لا يتناسب أطلاقا مع هذه السياسة خاصة أن دولة الكويت مقدمة على تنفيذ استراتيجية اساسية وهي تحويل البلاد الى مركز مالي وتجاري.

واضافت ان هذا التحويل يحتاج الى بنية خدماتية اساسية تخدم هذا الموضوع وعلى رأسها توسعة مرافق مطار الكويت بهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للركاب من اجهزة وفتح المجال لشركات الطيران العالمية والعربية للتشغيل بسهولة ويسر.

تأسيس شركتين كويتيتين مقفلتين برأسمال اجمالي بلغ 6 ملايين دينار كويتي

الكويت/كونا:

تم يوم أمس تأسيس شركتين كويتيتين مساهمتين مقفلتين هما شركة (سبورتنج) العقارية وشركة راصد للطباعة والنشر والتوزيع برأسمال اجمالي بلغ ٦ مليون دينار كويتي على ان تكون (سبورتنج) كشركة مساهمة كويتية مقفلة برأسمال يبلغ ٥ ملايين دينار كويتي موزعة على ٥٠ مليون سهم نقدي قيمة كل سهم ١٠٠ فلس.

واوضح ان من اغراض الشركة تملك وبيع وشراء العقارات والاراضي وتطويرها لحسابها داخل الكويت وخارجها وكذلك ادارة املاك الغير وتملك وبيع وشراء اسهم وسندات الشركات العقارية لحسابها فقط.

ويمكن للشركة القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة وللغير وتنظيم المعارض العقارية لخاصة بمشاريعها.

اما شركة راصد للطباعة والنشر والتوزيع انه تم تاسيسها لتكون شركة مساهمة كويتية مقفلة ايضا برأسمال يبلغ مليون دينار كويتي موزعة على ١٠ ملايين سهم نقدي قيمة كل سهم ١٠٠ فلس.

ويجوز للشركة استيراد الكتب والمجلات والصحف والمطبوعات والنشرات والموسوعات والمؤلفات العربية والاجنبية وتسويق الكتب الثقافية المدرسية والجامعية.

ويجوز لها ايضا توزيع وتسويق المؤلفات التي تتناول الانشطة الاقتصادية والثقافية والتاريخية والعلمية والاسلامية. ويمكن للشركة تاسيس المكتبات وانشاء الفروع لتحقيق اغراضها وعقد الاتفاقيات مع دور الصحف والنشر والمطابع والمكتبات المحلية والاجنبية وانشاء المراكز التسويقية لأغراضها.

وتستطيع الشركة الاشتراك باي وجه مع الهيئات التي تزاول اعمالا شبيهة باعمالها او التي قد يساعد تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت او خارجها ولها انشاء او المشاركة او شراء هذه الهيئات او الحاقها بها ومباشرة اعمالها في الكويت وفي الخارج بصفة اصلية او بالوكالة.

زيادة رأس مال قطر للتنمية الصناعية إلى 275 مليون دولار

الدوحة / قنا:

أكد مدير عام بنك قطر للتنمية الصناعية الدكتور حمد بن ناصر آل ثاني أن رأس مال البنك القطري سيرتفع الى مليار ريال قطري اي نحو ٢٧٥ مليون دولار مطلع العام المقبل بدلا من ٢٢٥ مليون ريال حاليا، متوقعا أن يحقق قطر للتنمية الصناعية أرباحا تصل الى ٦ ملايين ريال بنهاية العام الجاري.

وأضاف أن بنوك الخليج الصناعية تلعب دورا فاعلا في دعم المشاريع الصناعية القطرية الصغيرة والمتوسطة بدول التعاون الخليجي وتسعى لتطوير هذا القطاع من خلال إسهامها في تشجيع المشاريع الصناعية وتوفير مصادر جديدة للدخل وتنويع اقتصادياتها.

وذكر أن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (حويك) أوصت في إطار التحضير للعملة الخليجية الموحدة بالتركيز على المشاريع التي تعتمد على اقتصاديات الحجم الكبير والاهتمام بشكل خاص بالشركات القادرة على ولوج الأسواق العالمية خاصة مع سريان اتفاقية التجارة العالمية. كما أوصت بتقليل التركيز على الصناعات التقليدية وزيادته في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات المعرفية، وكذلك إعطاء أهمية كبيرة للإدارة والتسويق في تحليل المشاريع.

وأوضح مدير عام بنك قطر للتنمية الصناعية أن حجم القروض التي قدمتها بنوك التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون بلغت ٣ر١٣٣٨ مليارين دولار عام ٢٠٠٥ تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة المقرضين بقيمة ٤ر١٠٢٠ مليارين دولار. أما على مستوى القطاعات الصناعية فتصدرت صناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم القائمة بحوالي ٥٩٧ مليون دولار للعام نفسه.

أخي المكلَّف :

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات

مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤